الوضع الدولي ومستقبل الأمم المتحدة

د. محمود شحماط
كلية الحقوق
جامعة باجي مختار-عنابه

ملخص

ما يطبع حياة الأمم المتحدة مع بداية الألفية الثالثة التوتر في العلاقات الدولية نتيجة الوضع الدولي الجديد الذي تحاول الدول الغربية تكريسه واتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة. هذا الوضع صعب من مهمة منظمة الأمم المتحدة في لعب دورها في حفظ السلم و الأمن الدوليين، وازداد الوضع صعوبة بعد توسيع" نادي الأغنياء " إلى مجموعة العشرين(20) والاقتراح حول توسيع مجلس الأمن الدولي وإنشاء عملة احتياط عالمية بديل الدولار الأمريكي. أليست هذه المؤشرات تحرج مستقبل الأمم المتحدة؟

Résumé

Ce qui caractérise la vie des Nations Unis, au début du troisième millénaire est la tension dans les relations internationale résultant de la nouvelle situation que les pays occidentaux veulent consacrer ainsi que de l'écart entre les pays riches et les pays pauvres. Dans ce contexte, la mission des Nations Unis pour la paix et la sécurité internationale est devenue difficile. Cette situation s'est accentuée après l'élargissement du club des sept 7 pays riches au Groupe des vingt 20 la proposition d'élargir le Conseil de Sécurité des Nations Unis et la création d'une monnaie universelle substituant le Dollar Américain. Ces indices ne sont-Ils pas compromettants pour le devenir des Nations Unis?

مقدمـــة

كان العالم قبل سقوط الكتلة الاشتراكية يتميز بالازدواجية الإيديولوجية وثنائية نمط التنمية، وازداد الصراع في تلك المرحلة من اجل تعميم تلك الأنماط على مجتمعات الدول النامية كمجال حيوي لعمليات والاستقطاب، مكنت القوى الكبرى حينها من التحكم فئ مسار العلاقات الدولية.

وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية بأوروبا، اختل توازن النظام الدولي وظهر مجلس الأمن الدولي وصندوق النقد الدولي كهيئتان أساسيتان تتحكمان في إدارة شؤون العالم كان سبب عجز الأمم المتحدة عن القيام بالدور المنوط بها.

من هذا المنظور فان وضع الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد، يستدعي الدراسة التحليل للمشاكل التي صاحبت و تصاحب التحولات العميقة في العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى والتوتر، من جهة، ومحاولة الولايات المتحدة فرض وضع دولي جديد على الدول النامية كنظام، يشكل وجه الصراع في الوقت الراهن بين الأغنياء و الفقراء، من جهة أخرى.

و هناك عدة مؤشرات تدل على أن منظمة الأمم المتحدة بدأت مصداقيتها تتآكل لدى الدول النامية. المؤشر الأول، كان مع حرب الخليج الثانية سنة 1992 إثر غزو العراق لدولة الكويت و تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا الغزو، و ما ترتب عن ذلك من تداعيات تطعن في ميثاق الأمم المتحدة. و المؤشر الثاني، كان مع إشعال الحرب المدمرة و الدامية ضد جمهورية يوغسلافيا سابقا، من قبل الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تحت غطاء حماية الأقلية ونشر الديمقراطية، و ما ترتب عن ذلك من نتائج: تفكك دولة يوغسلافيا، و ظهور دول جديدة. و المؤشر الثلث، إعلان الولايات الأمريكية المتحدة الحرب على الإرهاب، بسبب تعرض مدينة نيويورك الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 لهجوم مدمر، و ما ترتب عنه من نتائج لا سابقة لها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، و أدى إلى احتلال أفغانستان الذي يتيح الفرصة للدول الغربية وضع اليد على مصادر الطاقة والبترول و الغاز. والمؤشر الرابع، كان مع غزو العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و احتلال دولة عضو بالمجتمع الدولي. و هي تعد سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة منذ نشأتها، و تجاوز سافر للشرعية الدولية.

هذا الوضع بات يطرح مسألتين رئيسيتين: المسألة الأولى، تتعلق بما أنجز حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية، في إطار الوضع الدولي الراهن، الذي تحاول الدول الغربية بقيادة الولايات الأمريكية فرضه كنظام دولي جديد. و المسألة الثانية، تتعلق حول الصراع بين الدولة الوطنية الاقتصادية ة من جهة و الرأسمالية بلا حدود، من جهة أخرى.

و ما يستوقف الانتباه، توسيع دائرة الدول الغنية إلى عشرين(20) دولة، من ضمنها وجود دولة الصين ذات التوجه الاشتراكي كقوة اقتصادية صاعدة في العالم. أليس ذلك مؤشر على بداية تغيير في مركز الثقل في العالم قد يفضى إلى قيام نظام

اقتصادي دولي متضامن جديد يصحح اختلال النظام الاقتصادي الدولي الراهن، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ منظمة الأمم المتحدة؟

يتم تناول هذه بالدراسة والتحليل في فصلين: الفصل الأول، يخصص لواقع الأمم المتحدة و العلاقات الدولية. والفصل الثاني، عرض مستقبل الأمم المتحدة في عالم متغير.

الفصل- الأول

الأمم المتحدة و العلاقات الدولية

إذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بعد فشل عصبة الأمم في إدارة العلاقات الأوروبية، التي كانت أكثر ارتباطا بالدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وإذا كان ميثاق منظمة الأمم المتحدة قد تم كذلك وضعه بإرادة الدول الكبرى التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية على دول المحور: ألمانيا واليابان. و إذا كانت الفوضى و التوتر في العلاقات الدولية اليوم هو نتيجة للوضع المتميز ألدى يعترف به ميثاق منظمة الأمم المتحدة للدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي.[1] فان مستقبل العلاقات الدولية يصطدم بالعجز الواضح لمنظمة الأمم المتحدة من ممارسة صلاحياتها ويفقدها موقع الحياد بالولاء للدول الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسيطر على الاقتصاد العالمي الرأسمالي يجعل تبعية الدول النامية للدول الغربية أمرا محتوما، العامل الأول. والعامل الثاني، عجز منظمة الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية سهل من مهمة الدول الغربية من تدويل الأزمات التي تحدث في العالم خارج أطر الشرعية الدولية ومكنها من التدخل في شؤون الدول النامية تحت مبررات، حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وحماية الأقليات.[2]

و يتسم الوضع الدولي في الوقت الراهن بتزايد الفوضى والتوتر في العلاقات الدولية، تحركه التغيرات التي تحصل على مستوى التكتلات الجهوية والإقليمية وباتت تحرج الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، لما في ذلك من انعكاسات سلبية على مشروع الهيمنة على العالم يتجلى دلك فشل أمريكا تحقيق مشروع الشروق الأوسط الكبير، مما دفع بها إلى افتعال الأزمة الملية العالمية وكل ما يترتب عن دلك من نتائج سلبية تؤثر على شعوب الدول النامية. كما عمدت إلى توسيع (النادي

المغلق) إلى مجوعة العشرين(20) من اجل الحفاظ على مركز الثقل في العالم المتحرك باتجاه الصين[3]، جعل من منظمة الأمم المتحدة تعيش أزمة المنظمات الدولية المتخصصة. (الفرع- الأول). وفي ظل العلاقات الدولية التي، أخدت تتفرع في عدة اتجاهات، فان الفرصة اليوم مواتية للدول النامية ،فرصة قد لا تتكرر، الهجوم المضاد على المشهد الدولي القائم (الفرع – الثاني) من اجل قطع الطريق على الدول الغربية التي تجعل منه مطية للالتفاف على صلاحيات الأمم المتحدة وإدارتها لشؤون العالم.

الفرع- الأول

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة

ينصرف تنظيم الأمم المتحدة، باعتباره تنظيم دولي، إلى كافة قواعد القانون الدولي، حيث تشمل بالتنظيم شتى مظاهر العلاقات الدولية، وتقوم على أساس مبدأ العالمية[4] فهو يختلف عن الأنظمة العالمية التاريخية. وما يميزه عن غيره من النظم التي سبقته، هو المعاهدات الدولية التي صادق عليها المجتمع الدولي الأوروبي، بإرادته السياسية وانضمت إليها فيما بعد جميع الدول التي استقلت حديثا وهو مما يكسبها ميزتها التاريخية. و لكن أمام الوضع الدولي الراهن لم يعد بإمكان الأمم المتحدة الحفاظ على تماسك المجتمع الدولي، إلا بالتوافق على آفاق إجمالية للعلاقات الدولية الاقتصادية قبل كل شيء، رقم المعادلة المفقود في العلاقات الدولية، بين الأغنياء والفقراء في العالم في الوقت الراهن. وهى المشكلة الحقيقية التي تعجز الأمم المتحدة التعامل معها وإيجاد حلول لها وفق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

والمفضوح اليوم في العلاقات الدولية، أن القانون الدولي العام، الاوروبى المصدر، لايقر بنفس المركز القانوني-السياسي للدول النامية [5]، بدليل أن الولايات المتحدة تعمل خارج الشرعية الأممية في إدارة العلاقات الدولية، خاصة الاقتصادية منه،هدا من جهة، لوقف تحرك مركز الثقل في موازين القوة الاقتصادية فئ العلاقات الدولية على وجه التحديد، من جهة أخرى. و التغيرات التي يحدث في العالم تطرح بجديدة مستقبل الأمم المتحدة،حيث كل الدلائل تشير إلى تراجع مفهوم العلاقات الدولية وفقا لمقتضيات القانون الدولي العام ألدى لايعترف بالأغلبية.

هده الحقيقة لا تقتصر على علاقات دولية معينة، وإنما تطال جميع العلاقات الدولية، في الشمال كما في الجنوب، وفى الغرب كما في الشرق، وان بنسب متفاوتة، تبعا لدرجة تواجد المصالح المتضامنة أو المتباينة، وتشكل التكتلات القارية أو الجهوية أو الإقليمية، تأثيرا قويا على ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تقودها الدول الفقيرة من اجل الوصول إلى إسقاط المخالف المتمثل في شمولية العلاقات الدولية بدل تجزئتها.

و في هدا السياق العام، تشكل التغيرات الدولية الراهنة التي، تفرضها الأزمة المالية العالمية، وقفة للتضامن الدولي مما قد يقلل من انعكاساتها على الدول الفقيرة التي لم تكن المتسبب فيها وهو ما قد يعجل بإعادة النظر بشكل اساسى في ميثاق منظمة الأمم المتحدة الذي لم يعد يتلاءم، بحسب الهياكل والوظائف، للمتطلبات الجديدة للمحيط السياسي والاقتصادي للمجتمع الدولي، وبخاصة مع مطالب الدول النامية في المساواة والديمقراطية في إطار الأمم المتحدة، والتوازن العادل للغنى في العالم.

و لم تعد تطرح اليوم، على مستوى العلاقات الدولية، المسألة الأيديولوجية الاقتصادية. فقد اختفى المفهوم من الخطاب الكوني ليقتصر فقط على مشكلة سيولة العلاقات الاقتصادية الدولية. كما انه من الخطأ اليوم الاعتقاد بأنه يمكن أن تضفى على مشكلة الأمم المتحدة صبغة الشمولية العالمية في المجال الاقتصادي بكل سهولة بسبب موقف الدول الغربية الرافض لهدا التوجه، خوفا من انعكاسات دلك على النزعة الديمقراطية ضمن الأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وموقف دول العالم الثالث هو إضفاء على العلاقات الدولية الطابع الديمقراطي ويجسد هدا التوجه المنازعة لمجلس الأمن الدولي في صيغته الحالية[6] (فقرة- أ) و صندوق النقد الدولي (فقرة – ب) اللذان هما حجر الزاوية و أساس ديمقراطية العلاقات الدولية.لان القوة العددية لصالح دول العالم الثالث، تخيف الدول الغربية الرأسمالية، وهى الأقلية، التي تتمتع بمركز متمايز في مجلس الأمن الدولي و صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية الأخرى.

فقـــــرة – أ

واقع مجلس الأمن الدولي

البعد ألأحادي في العلاقات الدولية، وفق النظرة الأمريكية، هو فرض الهيمنة على مجلس الأمن الدولي، الجهاز التنفيدى للأمم المتحدة ألذي يقوم بالدور المنوط به ألا

وهو حفظ السلم والأمن الدوليين كما تنص عليه المادة 24/ 1 من الميثاق: " رغبة في أن يكون العمل ألدى تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعلا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن، ويوافقون على أن هدا المجلس يعمل نائب عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هده التبعات"

و من الأفضل في هدا السياق، قياس مجرى الإحداث على المستوى الدولي مع مطلع الألفية الثالثة، بمطالب دول العالم الثالث، المتعلقة بالمساواة النشطة وحق المشاركة في أي نظام دولي جديد. يعنى دلك إن المتغيرات الدولية أخذت تتبلور في الاتجاه الصحيح والمتمثلة في النظرة الشمولية للعلاقات الاقتصادية على أن يكون التغيير بالدرجة الأولى مجلس الأمن الدولي ألذي تحول إلى مطية تستخدمها الدول الدائمة العضوية[7]، أداة تعكس صورة الاستخفاف باستقلال وسيادة دول العالم الثالث، والتدخل في شؤونها الداخلية، بخاصة الدول التي لاتحضى بمظلة حماية الدول الكبرى. وقد وصف الرئيس الليبي أثناء قمة دول عدم الانحيازبشرم الشيخ(مصر) يوم15 جويليه2009 مجلس الأمن الدولي بأنه" احتكار مجموعة صغيرة للأعضاء الدائمين، هم أنفسهم تحت هيمنة دولة واحدة". وقد لخص أستاذ القانون الدولي، د يسونسيير–فيراندبير ذلك:"إذا انعدم الاتفاق انعدم الاختصاص وبقيت فقط الاختصاصات المتنافسة والمتزاحمة ومجالات لا يمنع القانون الدولي بشأنها أية دولية أن تفعل ما تشاء ولكنه لايجعل من هده الملكة سلطة قانونية– مصونة من تدخل الآخرين وقيامهم بنفس الشئ"[8].

و الملاحظ أن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حافل بممارسة حق الاعتراض خاصة بعد زوال الثنائية القطبية المعبر الوحيد عن توازن القوى الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، و تحول إلى أداة تبرير للتدخل في شؤون الدول الضعيفة.و تمتع أعضاء مجلس الأمن الدولي بالامتياز، خلق وضعا دوليا جديدا، انفرد ت به الولايات المتحدة الامركية التي وتسعى من خلاله إلى تسويق نظام دولي جديد،(العولمة)، يعكس الفوضى التي يمر بها المجتمع الدولي. و النظام الدولي الجديد ليس هو المصطلح الصحيح كما هو متداول حاليا، بقدر ما هو تصور مشروع امريكى بديل عن نظام الأمم المتحد، مصدر كل شرعية وإطار لكل توافق دولي. والنتيجة أن

العلاقات الاقتصادية الدولية تشهد في الألفية الثالثة تحولات كبرى فخلق ما يسمى بالنظام الدولي الجديد"العولمة". والذي ما هو إلا وضع دولي جديد.[9]

والنظام الدولي الجديد هو مصطلح جاء في خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش الأب سنة 1992 بعد تحرير الكويت من قبل التحالف الدولي الذي شكلته أمريكا ضد العراق. فالمصطلح يحمل نفى أي نظام دولي يعادى آو يواجه أو يزاحم الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. هذه العقيدة أكدها جورج بوش الابن سنة 2006" من ليس معنا فهو ضدنا". هدا الوضع الدولي الجديد جعل العديد من الدول الفقيرة لا تستغني عن الانخراط فيه لسكب رضاها من اجل الحماية المالية والغذائية وتفادى فرض العقوبات الاقتصادية والحصار كما وقع مع دولة العراق قبل الاحتلال المباشر لها من قبل أمريكا والمطبق على دولة إيران حاليا.

وهناك مجموعة من المخاطر تكتنف ممارسة الدول الخامسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي حق الاعتراض في المسائل الموضوعية طالما أن كل دولة صارت رقيبا على باقي الأعضاء حتى لا يصدرون قرارات تتعارض ومصالحها أو مصلحة الدول التي تحضي بالحماية من جانبها " الحالة الإسرائيلية"، واستخدام روسيا حق الفيتو على تمديد القوات الفاصلة بين جورجيا وإقليم ابخازيا ألذي أعلن استقلاله عن جمهورية جورجيا واعترفت به روسيا. موضوع السيطرة هي المشكلة التي تقف الأمم المتحدة عاجزة عن التعامل معها. واقتراح الرئيس الليبي في قمة دول عدم الانحياز المنعقد في شرم الشيخ يومي 14 و15 جويلية 2009 الاستغناء عن مجلس الأمن الدولي وإنشاء مجلس امن خاص لدول العالم الثالث موقف لا يدعم منطق شرعية الإجماع الدولي.

إن ازدواجية المعايير التي باتت تطبع تعامل الدول الخمس الكبار الدائمين بمجلس الأمن الدولي في العلاقات الدولية، وفي تطبيق القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة جعل منها نجرد غطاء":الحالة الإيرانية "و " الحالة الإسرائيلية". و الازدواجية تعبر عن موقف التهميش المقصود للأمم المتحدة ،من جهة ، كما انه موقف يؤكد الاعتقاد السائد بتبعية المنظمة الأممية للدول الخمس الكبار وليس للقوة العددية من دول العالم الثالث ،من جهة أخرى. و أعضاء مجلس الأمن الدولي الكبار يملكون النفوذ وأسلوب

الإغراء والابتزاز السياسي. و يشكل، في صيغته الحالية، وجه التقاطع مع دور الأمم المتحدة، سبب تمييع قيم الشرعية الدولية ويضعها في الميزان

فقـــــرة – ب

صندوق النقد الدولي وتأثيره على الدول النامية

يعد المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي تأسس بموجب معاهدة دولية عام 1945 يعمل على توفير سلامة الاقتصاد العالمي. من خلال تنظيم المدفوعات الدولية ومراقبة أسعار صرف العملات. ظهر نتيجة التخلي عن مرجعية الذهب في قمة بروتن وودز الشهيرة أين تم استحداث سلة العملات، أعطى للدولار الأمريكي الهيمنة المطلقة على التبادلات التجارية بين البلدان المختلفة. يعمل على توفير سلامة الاقتصاد العالمي، من خلال تنظيم المدفوعات ومراقبة أسعار صرف العملات كان له في مرحلة الازدواجية الإيديولوجية وثنائية نمط التنمية دورا محدودا في إدارة النقد الدولي[10]، يعمل على منع وقوع أزمات مالية من خلال مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي. فهو إلى حد ما يشبه مجلس الأمن الدولي على نحو تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذى للبدان المساهمة الخمس الكبار وهى: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا ومملكة بريطانيا إلى جانب روسيا والصين و المملكة العربية السعودية. تتمتع أمريكا، داخل إدارة مجلس صندوق النقد، بحق الفيتو.هو ليس وكالة للمعونة أو هو بنكا للتنمية. أمواله مخصصة لتمويل مشاريع أو لأنشطة محددة بعينها.ويهتم في علاقاته مع الدول المقرضة باشتراطه التكييف الهيكلي وأتباع اقتصاد سوق.وهى القواعد التي تتناسب مع سياسات الدول الغربية الرأسمالية في المجال الاقتصادي.

لكن في الواقع هو منظمة فرض نموذج علاقات اقتصادية في العالم رغم التناقضات التي يتخبط فيها المجتمع الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة الأمر الذي يمكن الدول الغربية من السيطرة على الاقتصاد العالمي، وخاصة في علاقاتها مع دول العالم الثالث. وتستمر وفق ا المنطق الرأسمالي، علاقة التبعية الاقتصادية للدول النامية للدول الغربية في مجال النقد الدولي.

وفي الوقت ألدى يتساهل فيه صندوق النقد الدولي مع الدول المتقدة المدينة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن طبيعة النظام النقدي الدولي أسسته مند برتون

وودز وتستطيع تحويل العجز الداخلي والخارجي، ونقل آثاره السلبية إلى بقية دول العالم، فانه من جهة، يمارسه رقابة صارمة ويفرض شروطه بقوة في اقتصاديات دول العالم الثالث.هدا التعامل بمكيالين لا يمكنه إزالة الإجحاف في النظام النقدي الدولي.

إن فوضى النقد الدولي، بعد أزمة المديونية العالمية صارت آخر الأمر سببا ونتيجة في نفس الوقت حملا ثقيلا على مسيرة تنمية الدول النامية ، نتيجة تصاعدات في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية، من جهة، وانهيار المعسكر الاشتراكي واندماجه وهو مكره في النظام العالمي المتميز بالأحادية النمطية للتنمية وظهور عولمة اقتصادية تسعى لتجديد آليات تعويم المنهج الراسمالى في المجال الاقتصادي والاجتماعي و السياسي، من جهة أخرى.

و قد ازدادت هذه الفوضى خلال العقد الأخير ألدى سادت فيه أزمات مالية اقتصادية متفاوتة الشدة. و أضحى صندوق النقد الدولي طرفا قويا في إدارة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث وتخلى عن دوره في إدارة النظام النقدي الدولي.

ويمكن تشبيه صندوق النقد الدولي بالعميل الاقتصادي للدول الكبرى باعتباره حلقة رئيسية في تنظيم هيمنة الرأسمالية الغربية وتنفيذ أحكام اتفاقية بروتن وودز التي تترجم النية الحقيقية لهده الدول في إرساء قواعد النظام الرأسمالية السائد حاليا، الذي يخدم مصالحه بالنظر إلى كونه مؤسسة تتقيد بها المجموعة الدولية بما في دلك التعديلات التي أدخلت على نص اتفاقية بروتن وودز التي لم تأخذ بعين الاعتبار ظروف دول العالم الثالث[11]، أثر سلبا على اقتصادياتها وزادت من عبء مديونياتها الخارجية وكرست التبعية الاقتصادية للدول الغربية .

ليس هناك شك حول الهدف الحقيقي لمبادرة منظمة " شيانغ" التي عقد اجتماع لها بالصين شهر ماى 2009 حول نظام الدعم المالي الاسياوى الذي تم إنشاءه سنة 2000. فهو يسعى إلى إقامة صندوق نقدي اسياوى جهوى، بديل صندوق النقد الدولي. هدا المسعى كان نتيجة التحكيم ألدى وقع خلال الأزمة المالية 1997- 1998 التي عرفتها كل من دول جنوب اسايا ولم يتم نسيانه ولا التسامح معه.

كما كشفت ألازمات المالية المتتالية عن وجود جوانب خفية وعن ثغرات في النظام الدولي نفسه. و الخطير في الأمر هو أن صندوق النقد الدولي يرجح الدولار الأمريكي

على المستوى العالمي و بالتالي يعكس واقع الزعامة الاقتصادية و السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.[12] فالدولار الامريكى يفرض قانونه و صندوق النقد الدولي لا يستطيع الاطلاع بمهمته كمؤسسة مالية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة بصورة طبيعية حيث تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بحق الفيتو ويتيح لها تقرير النظام النقدي في العالم وآثار القرار تسرى على كل الدول بفضل ما تتمتع به من وزن اقتصادي-مالي ونفوذ عالمي. وضخ مبلغ 600 مليار دولار شهر أكتوبر يشهد على سيطرتها على صندوق النقد الدولي.

و تسيطر على أهم مؤسسة دولية مالية مجموعة صغيرة ذات سلطان لاتزال ترسم السياسة النقدية العالمية وتقوم بهدا الدور خارج المؤسسة الدولية ذات الاختصاص، إذ بمجرد أن تتعرض مصالح الدول الكبرى لأزمة ، كما هو عليه واقع الحال مع الأزمة المالية العالمية، تستثير مشاعر الاعتماد المتبادل وتدعو التضامن الدولي بين جميع دول العالم دون تمييز. وتوسيع النادي السبع الكبار إلى مجموعة العشرين (20)، بداية شهر ابريل لسنة2009 لمواجهة الأزمة هو من اجل استثارة للتضامن الدولي لتتحمل دول العالم الثالث مخاطر الأزمة التي لا دخل لها فيها.

إن سياسة التكتلات مثل تكتل الدول الأوروبية في الاتحاد "الاوروبى"، وتكتل دول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بما يسمى"النافتا" والتصاعد المذهل للفكر الراسمالى أثر على الدول النامية وفرض عليها تطبيق سياسات اقتصادية تحررية تحت إشراف صندوق النقد الدولي. و محاولة إصلاح الأوضاع الاقتصادية لديها، عن طريق المساعدات التي يقدمها لها سواء من الناحية المالية- القروض- أو من الناحية التقنية.لكن الحقيقة أن صندوق النقد الدولي أصبحت تطغى على مهامه الوظيفة الإيديولوجية بإشرافه على وضع برامج للإصلاحات الاقتصادية للدول النامية[13] وتحول إلى مصدرا بؤس دول لعالم الثالث في مجال سياسة الإصلاحات والحرية الاقتصادية. فهل ثمة إمكانية العودة إلى مرجعية الذهب للتحرر من صندوق النقد الدولي في المستقبل بعد التراجع الملموس للدولار الأمريكي ومنافسة كل من الأورو والين الياباني وإنهاء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي؟ الإجابة للمستقبل.

الفرع- الثاني

الأمم المتحدة والتنظيم الدولي

لا شك أن التنظيم الدولي يهدف إلى بدل الجهود المشتركة حتى تكون العلاقات الدولية في منأى عن الخلافات، يسودها الانضباط المشترك من اجل الوصول بالمجتمع الدولي إلى الأمن الجماعي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور التنوع لمسارات تاريخ الشعوب ، ضمن منظمة الأمم المتحدة.

و المجتمع الدولي هو تجمع الدول في إطار تنظيمي، هي من أشخاص القانون كاملة السيادة والاستقلال والمساواة النشطة في العلاقات الدولية[14]. ينصرف مفهوم التنظيم الدولي إلى تنظيم شتى مظاهر العلاقات الدولية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين والتعاون والأمن الاقتصادي في إطار منظمة الأمم المتحدة، تستفيد جميع الدول من المنظمات الدولية المتخصصة على قدم المساواة.

و مع نهاية القرن الماضي وسقوط الكتلة الشيوعية اختل التوازن الدولي وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة شؤون العالم مما خلق وضعا دوليا جديدا يسوده الاضطراب.وبغض النظر عن القلق ألدى تحدثه نزعة السيطرة التي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية ، فان هناك إجماع على أن أمريكا هي المتسبب في كل الأزمات الدولية الراهنة باعتبارها اللاعب الرئيسي في الاقتصاد العالمي إذ أصبح معيار" المتطور والمتخلف" ميزة لعلاقات الدولية. و المشكلة في العلاقات الدولية الحالية هو السيطرة، إذ جعلت العالم يعيش في فوضى لم يسبق لها مثيل و بخاصة جراء تدويل الأزمات الداخلية وفق معايير مزدوجة لا تستند إلى منطق التعايش السلمي بين الدول.و.يتنافى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تعانى العجز والتهميش والانسياق وراء أطروحات الدول الغربية (فقرة – أ). كما أن هدا التدويل هو نتاج الوضع الدولي الجديد ألدى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتباره مدونة سلوك في العلاقات الدولية مع دول النادي المغلق لضمان السيطرة والقيادة الأبدية للعالم وفق النمطية الأحادية للنموذج الامريكى.لكن التصدي لذلك مرتبط بتعدد القوى في العالم (فقرة–ب).

فقـــــرة – أ

عجز المجتمع الدولي في إدارة الأزمات

تهدد الدول الغربية بطريقة غير مباشرة بتحطيم أداة التعاون الدولي 'فهي تنظر إلى التعاون حسب مفاهيم الأقلية الغنية وبالشروط والأوضاع التي ترتضيها وهو ما ينتقص من قيمة الاعتبار الواجب أن تتمتع به كل الدول، وخاصة أن دلك يتوقف في الأساس على إمكان إعطاء الوزن المناسب للشرعية الدولية من منظور الميثاق، حتى تشعر دول العالم الثالث بالاعتماد المتبادل والتضامن الدولي. وسبب الوضع القائم عجز الأمم المتحدة إزاء القضايا المضطربة في العالم.

هدا الوضع مرده التغير ألدى تمر به منظمة الأمم المتحدة نتيجة سياسة الاستقطاب التي تمارسها الدول الغنية يجعل من الصعب على الأمم المتحدة التحكم في إدارة العالم في حالة الوضع الدولي الجديد، ومكمن العجز هو حق الفيتو الشهير وغير العادل ألدى تسبغه المادة 17 من الميثاق عل الخمس الكبار، وتتوقف آليات منظمة الأمم المتحدة عند استخدام هدا الحق تجعلها لا تعمل بطريقة سليمة وتلاقى صعوبات تخل بالتوازن بين الأجهزة الرئيسية لها.

ويزداد المشهد السياسي للعلاقات الدولية تعقيدا مع مجموعة ال(20) الأكثر غنى في العالم التي اجتمعت بادية شهر ابريل سنة2009 بلندن. إن القصد من توسيع النادي المغلق هو من اجل التحكم في موقف بعض الدول التي تنازع القطب الواحد في إدارة الاقتصاد العالمي والابتعاد والخروج من المفهوم الضيق للأقلية المسيطرة، خاصة مع الأزمة المالية العالمية، ويعكس الصورة التي عبر عنها إدريس الجزائري:" تعرض الدول صاحبة الامتياز على بعض الدول أن تنضم إلى ناديها المغلق ودلك بمنحها إمكانية تعزيز حقها في التصويت في بعض المؤسسات والغرض منه ليس إقامة نظام اقتصادي بديل، بل من اجل ضم بعض الدول الرافضة إلى النادي المغلق من اجل تدعيم النظام القائم[15] لم تأخذ الدول السبع الكبار من الأمم المتحدة إطار لهدا الاجتماع رغم تأثر دول العالم بالأزمة المالية العالمية سواء بطريقة مباشرة آو غير مباشرة هذا التعطيل، حسب الاعتقاد الراجح لدى المختصين يعود بالدرجة الأولى إلى زوال الصراع الايدويولجى وفقدان دول العالم الثالث الأمل في دور الأمم المتحدة.

فقـــــرة – ب

موازين القوى في العلاقات الدولية

يعانى المجتمع الدولي من مشكلة أساسية تتمثل في أن اغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ظهرت في عالم قانوني سبق تحديده بطريقة لاتقبل التعديل.[15] ونظرة الخلاف المستمر لأكثر من أربعة عقود بين دول العالم الثالث والدول الغربية الغنية تكمن في مدى إمكانية تحديث القانون الدولي العام الاوروبى المصدر في إطار إستراتيجية عامة تاخد في الحسبان مقتضيات ديمقراطية العصر بمشاركة جميع الدول حتى تجعل من مهمة تغيير قواعد القانون الدولي العام سهلة بالنظر للشراكة التي هي في تزايد مستمر في العلاقات الدولية.

والملاحظ أن مسار القانون الدولي العام يجعل من دول العالم الثالث ساحة مباشرة للامساواة[16] خاصة مع استمرار قواعد القانون الدولي التي تفتقر إلى القوة الإلزامية. وتجد دول العالم الثالث نفسها، في الوقت الراهن، حبيسة تلك القواعد العرفية التي لم تشارك فيها باعتبار العرف الدولي كان وليدا حاجة الدول الأوروبية إليه، وتسقط عنه الطبيعة الديمقراطية. فهو قبل كل شيئي رغبة أوروبية استعمارية تخضع لأحكامه الدول الضعيفة وتقترب قواعد القانون الدوى العام من طبيعة القرارات السياسة التي غالبا ما تتخذها الدول القوية في فرض علاقاتها الخارجية حسب ما تمليه مصالحها المتعارضة مع الدول الضعيفة.

والنتيجة أن اغلب دول العالم الثالث تدفع ثمن رفاهية الدول المتقدمة[17] جراء دور الشركات المتعددة الجنسيات التي لها سلطة في توظيف رؤوس الأموال، مدعمة بالسلطة الحاكمة في الدول الغربية. و أصبحت تحدد احتياجات دول العالم الثالث التي تكتفي بالسلطة الشكلية طالما وأنها تابعة اقتصاديا للسلطة المالية التي تستحوذ عليها الشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات التي تهيمن على الاقتصاد العالمي وتسيئي كثيرا لدول العالم الثالث. وهى تضاهى في هيمنتها الشركات الاستعمارية في القرن التسع عشر و يعتبر ثقيل على منظمة الأمم المتحدة ،العنصر الأساسي في العلاقات الدولية.

والى جانب سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات فإن المنظمات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وبخاصة المنظمة العالمية للزراعة والتغذية تتولى

الهجوم المضاد نيابة عن الدول الصناعية و معاقبة الأغلبية من دول العالم الثالث النشطة في العلاقات الدولية من اجل المساواة والمشاركة في القرارات الدولية.

و بهذا الصدد، أن دول العالم الثالث ليست وحدها من تطالب بالحد من الفوضى التي تسود لعالم في الوقت الراهن، رهانها هو سلم الإنسانية، وبالتالي تخص العالم كله. وبعد مرور أكثر من ستين سنة على قيام منظمة الأمم المتحدة فان خيبة أمل العالم الثالث في ميثاق الأمم المتحدة أصبح اليوم في منعطف حرج من اجل تحقيق حياة أفضل للإنسانية. و من المستحيل احترام الحدود الداخلية التي تعتبر من أهم الاحتياجات الإنسانية وعدم وجود أخلاق ترتكز على أساس قواعد التصرف داخل المنظمات الدولية في العلاقات السياسية.

ادن الأمر يقتضى إعادة إصلاح أجهزة العالم رغم المسؤولية الكبيرة.[18] كون دلك يتعلق بمصير مستقبل الإنسانية من خلال تحقيق التوازن المفقود في العالم اليوم، من جهة، والتخفيف من حدة التباينات، الموجودة بين دول الشمال، ودول الجنوب في القوة المادية، من جهة أخرى. من شأن دلك أن تجعل من جميع الوسائل العقلانية هدفها خدمة الإنسانية. وإعطاء مفهوم التطور أساسا اقتصاديا. و الفرصة مواتية، حيث أصبح الوعي اليوم عالميا نتيجة الهزة المالية العالمية التي ضربت في الصميم النظام الاقتصادي الراسمالى قد يفتح الطريق لإقامة نظام جديد تشعر فيه كل الدول الاعتماد المتبادل فئ إطار الأمم المتحدة يكون أحسن جواب سياسيي لمضمون العلاقات الدولية الجديدة.

الفصل – الثاني

الأمم المتحدة في مواجهة عالم متغير

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة وبسرعة متزايدة، تحولات تسحق المصالح الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث. ويصعب عليها مواجهتها. و تكرس حالة سيطرة الدول القوية على الدول الضعيفة وتهميش دور منظمة الأمم المتحدة."إن مسالة عدم التساوي الاقتصادي الاجتماعي لعالمنا المعاصر ليست محل شك على المستوى الفكري فقط بل كذلك لكونها المحرك لنظام اقتصادي يكرس تقسيم العالم إلى منطقتين شاسعتين بينهما تناقض ليس اقل حدة مما كان عليه في حقبة الاستعمار".[19]

و استشراف مستقبل الأمم المتحدة يتطلب تقييم علاقات القوى من اجل إصلاح النظام الحالي لمنظمة الأمم المتحدة قصد الإرساء التدريجي للتعاون الدولي ألدى يمثل في حد ذاته هدفا أساسيا لمختلف التغيرات المستقبلية في ميثاق الأمم المتحدة ومن دون هيمنة الدولية بالسيطرة الاقتصادية (الفرع- الأول). يكون التداول في الآفاق الإجمالية للعلاقات الدولية، و خارج المفاهيم التقليدية للنظام الاقتصادي الرأسمالي القائم.

ويكون الاستقطاب مهم حول الدول الصاعدة التي قد تلعب دورا على نحو تواجه به القوة الغربية المهيمنة التي تسعى إلى الإبقاء على الوضع المرفوض من قبل أغلبية المجتمع الدولي وتتدارك صدمة المستقبل (الفرع – الثاني) ألدى تروج له وسائل الإعلام والتكنولوجيا الغربية يجعل العودة إلى المرحلة التي سادت فيها الإمبراطورية الصناعية الفرنسية والبريطانية المماثل لها في الوقت الراهن بالإمبراطورية الأمريكية أمرا مستبعدا.

الفرع- الأول

الدول الغربية وتبعية العالم الثالث

من يعتقد اليوم أن العالم قد أصبح قرية صغيرة بفضل العولمة والتفكير فيها فقد أساء الظن بتنوع مسارات تاريخ الشعوب والخصوصية الوطنية للدول.لان الحقيقة الموضوعية التي تفرزها التطورات والمكتسبات التقنية والعلمية لاتسقط التنوع والخصوصية بتقصير مسافة الاتصالات، إذ لايمكن تصور"عولمة" من دون التطويرات التقنية المذهلة التي يعشها العالم اليوم.

ولاشك أن خلق سوق عالمية واحدة قد يساهم في توسيع التجارة ونمو الناتج العالمي مما قد يفرز فوائد مالية هائلة يمكن أن تغير بؤس دول العالم الثالث لو استغلت لأهداف إنسانية وليست للسيطرة.لكن الوضع الدولي الجديد ألدى تسعى الولايات المتحدة ترسميه كنظام دولي جديد "العولمة" ليس متاحا لكافة دول العالم، بقدر ماهو مرتبط بسياسات تتبناها الدول الغربية الرأسمالية التي تتحكم بالتدفقات المالية الرئيسية والتقنية والعلمية للسوق العالمية، ومن ورائها الدول جميعا.

وطالما ظلت قيم التوسع الاقتصادي هي التي تلهم السياسات وليس المسعى من أجل إيجاد عالم أكثر إنسانية وانسجاما وتضامن، فانه لن يكون هناك أمل في أن

تستفيد دول العالم الثالث من عوائد التوسع الاقتصادي العالمي باعتبار دلك من عوامل التحكم والسيطرة في إدارة العالم وحامل من دون شك لإرادة هيمنة لنظام أكثر شمولا

و كل الدلائل التي رافقت سقوط التكلتة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتى سابقا تشير إلى تراجع التضامن الدولي والأمن الاقتصادي[20].هده الحقيقة صاحبها ظهورا لقطب الواحد تمثله الولايات المتحدة الأمريكية لان" الاستعمار مرحلة دائمة للرأسمالية[21] والنظام الدولي الجديد سوى خطة لانقاد مشروع سيطرة رأس المال المهيمن، الإطار الأنسب ألدى تتحرك داخله الدول الغربية من اجل تعزيز الهيمنة على الصعيد العالمي بتفوقها الاقتصادي والعسكري.

والصيغة المناسبة للألفية الثالثة من حضارة البشرية، يجب طرح بديل لميثاق الأمم المتحدة يقر قيمة الدول وحقها في العدل والمساواة والرقى الاقتصادي والاجتماعي وإلغاء مضمون " يلطا".

وما يميز الهيمنة الدولية اليوم هو نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي في مجمله (فقرة- أ) من جهة؛ يفسره موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تصحيح النظام الراسمالى بدل البحث عن نظام مغاير؛من جهة أخرى. من ذلك من شأنه أن يفقدها قاعدة السيطرة على الأسواق التي تتزود بها باعتبار الرأسمالية وجه للاستعمار القائم حاليا. والرهان أصبح قائم الآن على النموذج الصيني (فقرة- ب) .

فقـــــرة- أ

نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي

يبدو أن المشهد الاقتصادي للعلاقات الدولية ينصرف إلى التأثير السياسي على منظمة الأمم المتحدة كشرعية دولية هدا التأثير يعود بالدرجة الأولى إلى تقييم لأحكام الميثاق كل على حدة. فالبعض من هده الأحكام يتجاهل إرادة دول العالم الثالث[22] ويتناقض و الهدف ألدى وضع من اجله. باعتبار منظمة الأمم المتحدة مرتبطة بالإرادة الحقيقية لمؤسسيها. و أن أغلب دول العالم الثالث كانت مستعمرات لها. والبحث في الدلالة القانونية للميثاق بالنظر إلى مجموع أحكامه بوصفه بنية حية هو في تغييب مستمر نظرا لما لتحكم الدول الكبرى في العلاقات الدولية.

وفي هذا الصدد؛ تحتاج الأمم المتحدة في الوقت الراهن إلى عمل يجمع بين التأسيس والترميم الهيكلي لما هو قائم، العمل الكفيل بإقامة نظام دولي جديد يقوم على

مجموعة من المعايير القانونية قادرة على حصول إجماع دولي يسمح بتطور ميزان القوى الدولي. وحتى لا يحصل في المستقبل معارضة أحكام الأمم المتحدة وبالتحديد عند التنفيذ.والتطور التأسيسى لعمل مستقبل الأمم المتحدة يحتمل أن يتحقق معه نوع من التناسب مع طبيعة التحولات التي يعرفها العالم اليوم.

كما يقتضى تفعيل تحرك مركز الثقل في العالم بصفة تدريجية لتشكيل أقطاب تتقاسم ثقل العلاقات الدولية في شتى المجالات [23] ولا يتحقق دلك إلا من خلال إصلاح وتعزيز المنظمات الدولية ومن ثم يستلزم إعادة النظر فئ منظمة الأمم المتحدة التي تنطوي على نقائص أصلية لم توفق في علاج المصالح المتباينة للدول العظمى. وظهور مشاكله اقتصادية واجتماعية شتى ذات الصلة بالتباين بين مصالح الدول الكبرى.

هذا التباين في المصالح أكدته الأزمة المالية العالمية في اجتماع الدول السبع الأغنياء في العالم. حيث ترك الأمر لكل دولة التصرف وفق ماتراه من مصلحتها؛ وهو ما يعكس الحماية الاقتصادية للدول الغنية. والدعوة التي وجهتها دولة روسيا إلى كل من الصين والهند والبرازيل من اجل مراجعة النظام المالي الدولي يعبر إلى حد ما سعى هده الدول إلى تشكيل قطب ينافس النظام الراسمالى الحالي. وسعى الصين إلى إبرام اتفاقيات تجعل من" اليوان" عملة احتياطية منافسة للدولار الامريكى ينصرف إلى ضرورة إرساء قواعد جديدة للقانون الدولي المثقل بشوائب الهيمنة الأوروبية الغربية. و المؤشر المعبر عن حقيقة بداية تحرك مركز الثقل في العالم الاتفاق الموقع بين روسيا والصين " لتوسيع استخدام "الروبل"و "الإيوان" في التجارة بين البلدين.[24]

وقد تشكل هده الحركة الدولية الصاعدة نظاما جديدا قد يصحح من الفوضى المالية –الاقتصادية الرأسمالية العالمية التي لم يشهدها العالم من قبل.والتعاطي مع هده الظاهرة الدولية هو مؤشر على بداية تحرك مركز الثقل في العلاقات الدولية ودليل على التغير المحتمل في موازين القوى في العالم، إذ من الآن فصاعدا لايمكن تجاوز مركز الثقل الآخذ في التشكل.

وأصبح من المؤكد، أن ديناميكية التوازنات الجيوستراتيجية في العالم، وهى ذات طبيعة اقتصادية–مالية، خرجت عن إطار منظمة الأمم المتحدة وهو التوازن الذي

تسعى كل من روسيا والصين والهند والبرازيل من جهة والدول الرأسمالية السبع الكبار، من جهة ثانية.مما يطرح مستقبل الأمم المتحدة في إدارة العالم.

فقـــــرة- ب

النموذج الأمريكي

إن أكثر ما يحرج الدول السبع الغنية في العالم هو الأخذ بقاعدة الديمقراطية في العلاقات الدولية. المبدأ الذي يتعارض و اعتبار الاستعمار مرحلة دائمة للرأسمالية . فالسوق و الديمقراطية هما وجها التعارض في العلاقات الدولية الراهنة. و هذا التقاطع الإستراتيجي له بعد سياسي يخدم النظام الدولي الجديد وفق النظرة الأمريكية، دون سواها من دول العالم." تتميز الرأسمالية بواقع ما تنتجه و المتمثل في التوسع الرأسمالي وهو ما يزيد من تشوه الرأسمالية مقارنة بالوضع الدولي الراهن الذي لا يمثل نمط اقتصادي و لا نظام للتنمية، بقدر ما هو نظام كلى لا فصل فيه بين الاقتصاد و السياسة، و بالتالي، فالاستعمار هو السيطرة الخفية للرأسمالية لمرحلة جديدة يتم فيها اختراق الأسواق العالمية[25] والوصول إلى بلورة معالم تصحيح للرأسمالية.

لكن الهزة العنيفة التي لحقت بالرأسمالية العالمية قد تصيب بنفس القوة التبعية الاقتصادية للدول الغربية.فالدول المصنعة أصبحت عاجزة عن مواجهة الأزمة المالية العالمية وتستثير الدول الصاعدة في التعامل مع الموضوع ناهيك عن الخرق الجلي لمبادئي الرأسمالية ألدى تمارسه الدول الغربية مثل تدخل الدول في الشأن الاقتصادي أمريكا في محاولة انقد الشركات العملاقة والتأميم ألدى مارسته مؤخرا بريطانيا. كلها مؤشرات تدل على إعادة إصلاح العالم.ولكن ما السبيل إلى ذلك؟

في الوقت ألدى تدير فيه خمس شركات متعددة الجنسيات التجارة العالمية للحبوب والإعمال التجارية الكبرى " وخمس دول كبيرة تعتبر أعضاء في مجلس الأمن تملك السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم. والاستعمار الراسمالى سوف يستمر إلا ادا تغيرت هده الوضعية، خاصة وان دول العالم الثالث تملك وسائل الضغط التي تمكن من إعادة النظر في فوضى النظام الراسمالى الدولي الحالي " وقد مضى أكثر من ستين سنة منذ أن حدد بدية العمل من اجل قيام نظام دولي جديد بعد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ألدى أصبح اليوم في منعطف حرج.

إذا كان النظام الدولي المعاش اليوم يمثل حربا اقتصادية فهي ليست أمرا محتوما؛ بقدر ما هو تهديد؛ بالنسبة للدول الضعيفة، وتطور اقتصادي بالنسبة للأغنياء. والمسألة اليوم، في ظل عدم التوازن الدولي؛ أن التعامل مع الوضع أصبح يتحدد بتنمية يقظة للمواطنة في مواجهة النمطية الأحادية الرأسمالية الغربية.لكن الارتكاز الحقيقي لتجنب السقوط في مأزق ازدواجية السوق والخلط بين المنافسة الاقتصادية النزيهة والحرب الاقتصادية يقوم على التباعد بين حدي الغنى والفقر وانتقاد التبادل غير المتساوي بين الاقتصاديات العالمية المؤدى إلى عدم الاستقرار النظام المالي والنظام النقدي الدولي.كل ذلك يصبح عندئذ واجب المساهمة في قطع الروافد التي تغذى الاستعمار الراسمالى، قلب الرأسمالية العالمية .

و الأجدر هنا إبراز حق الاقتسام للرفاهية الغربية" مادام القانون الدولي كله مبنى حول مشكلة رئيسية هي مشكلة مال موارد المعمورة في خضم التنافس العنيف بين مبدأ سيادة الدولة ومبدأ التراث المشترك للإنسانية[26] وقد اكتشفت الرأسمالية الغربية، في ظل الأزمة المالية العالمية، فضائل التضامن الدولي من اجل مواجهة الأزمة.

لكن اللامبالاة والتمادي في ترك الوضع على ما هو عليه قد يدخل العالم في فوضى تؤثر على تماسك المجتمع الدولي في شكله الحالي وينتقل الاستعمار الغربي إلى مرحلة كان محتاجا إليها وهو استكمال التحكم في التغطية الكونية للتكنولوجية الذكية.

الفرع – الثاني

أثر انتقال مركز الثقل في العالم على الأمم المتحدة

إن انتقاد الأمم المتحدة والتمسك بها في نفس الوقت، من قبل دول العالم الثالث، هو موقف يظهر انعدام التوازن الكبير ألدى يطبع العالم في الألفية الثالثة، حيث دخلت العلاقات الدولية عهد المخادعة المدعمة بتكنولوجيا الإعلام والقفز فوق العديد من المفاهيم التي استأنس بها العالم فيما مضى و يضع مستقبل المجتمع الدولي بالنظر للتباين الموجود في القوة المالية بين دول الشمال ودول الجنوب على المحك.

لقد فرضت الأزمة المالية العالمية الراهنة على الدول الغنية اتخاذ إجراءات كانت إلى وقت قريب من الممنوعات المبدئية وغير مسبوقة في النظام الراسمالى والمتمثلة في تدخل الدول بقوة في الاقتصاد وضخت من اجل انقاد الشركات والبنوك أموالا

ضخمة، يعنى دلك أن البعد الجغرافي للرأسمالية العالمية اخذ في التآكل ولو مرحليا. وقد اتضح أخيرا أن القوة الاقتصادية الخاصة لا يمكن اعتمادها لأنها بطبيعتها في خدمة المصلحة الخاصة وسلطة رقابة الدولة لها بصيغة التدخل يمس بالإيديولوجية اللبرالية أساس الدولة الرأسمالية.

والحقيقية، هي أن القانون الدولي لم يعد حليف الدولة الرأسمالي والشيئي الجديد في الوقت الراهن أن القوة الاقتصادية تفرض قانونها على العالم، ظاهرة جمهورية الصين. ويتجاذب مركز الثقل في ضل العولمة الاقتصادية النموذج الصيني"(فقرة- أ) وقصارى ما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب أن تنأى مجموعة دول العالم الثالث بنفسها عن الأمل في ظهور أقطاب عالمية جديدة.والقطب الجديد لن يكون مجرد جمعية خيرية و لن يتعدى ضيافة فلسفة اقتصادية(فقرة- ب) لاستمرار ظاهرة التبعية الاقتصادية.

فقـــــرة - أ

النموذج الصيني والعولمة الاقتصادية

هل بإمكان القوة الاقتصادية الصينية الصاعدة أن تحرر الدول النامية من النموذج الإمريكي؟

قد تكون الصين القوة الاقتصادية في العالم التي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل لكن ليس هناك دول خيرة بل أن لكل دولة لها إطماع ومشاريع ومخططات تسعى جاهدة من اجل انجازها. والقوى الكبرى يختلف تفكيرها على الدول الضعيفة. والصراع الدولي بدا يظهر في الأفق في الألفية الثالثة خاصة بعد الفراغ ألدى تركه الاتحاد السوفياتى سابقا على أساس أن قانون الطبيعة لا يقبل الفراغ.والصراع بين النموذج الامريكى والنموذج الصيني هو اختلاف في المسعى والمنهج لكنهما وجهان لعملة واحدة. ودول العالم الثالث لن تكون سوى مجرد محطة عبور لاى قوة صاعدة في العالم التي تستخدم ما لديها من فائض واستغلاله خارج الحدود.

توجيه الاتهام لدولة الصين أنها تقف حجر عثرة في وجه مشروع الدول الغربية من أحكام السيطرة والنفوذ في العالم وتكريس النظام الدولي الجديد هو سوى دعوة

غير مباشرة لتقاسم النفوذ و السلطان في المنظمة الدولية على شكل ما كان قائما وقت وجود الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتى سابقا وكان التاريخ يعيد نفسه.

وقد بدأت الأزمة المالية الراهنة تفرز بعض الحقائق. الأولى، أن الرأسمالية العالمية وفقت إلى حد ما في التعامل مع الأزمة وتعبئة العالم لمواجهتها و.يعنى انه ليس نهاية الرأسمالية ولا حتى إعادة النظر في اقتصاد السوق. و الثانية، إن مجموعة العشرين ضالتها في الرأسمالية. و توسيع النادي المغلق هو من اجل المشاركة في مراقبة وضبط المالية العالمية وسوف يبقى الاحتكار والتحكم في الأسواق المالية للدول الغربية.[27]

وما تطرحه الأزمة المالية العالمية أن الاقتصاد العالمي دخل حالة الإنعاش، أزمة في عهد" العولمة". و المبالغ المالية الضخمة التي ضاعت من بعض المؤسسات البنكية الدولية. تستدعى عدم التعاطي مع المسالة بالعفوية الاقتصادية، حيث أن ما قدمته أمريكا لمواجهة الأزمة المالية لا يتجاوز "ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية"، هذا من جهة، واضطرار اللبراليون المتطرفون اللجوء إلى الدولة وتأميم فروع الاقتصاد هو اعتراف أن السوق لم يعد كافيا لضمان اقتصاد متوازن و من جهة أخرى. إنما يتعين على الدول أن تحتفظ لنفسها بدورفى تحديد قواعد المعاملات الاقتصادية وهو المنهج الصيني ألدى يعتمد على التوازن المالي-الاقتصادي لتجنب الانكماش وطرد النقود الوهمية من اجل الإنتاج الفعلي.يكون رهان التغيير على المحك.

فقـــــرة – ب

دول العالم الثالث ومستقبل الأمم المتحدة

إن الأزمة المالية العالمية الحالية هي أول أزمة فئ عهد النظام الدولي الجديد ولا احد يعرف مادا ستكون انعكاساتها على الاقتصاد الحقيقي لدول العالم الثالث، وان المتسبب فيها كان نتيجة تصرف أصحاب المال. ما هي الرهانات المالية" للعولمة"؟ الاقتصاد العالمي يشكل المداولة الحقيقة في العلاقات الدولية والصعود القوى للمالية العالمية يترجم الدعوة إلى خلق سوق واحدة للنقد على المستوى العالم مكملة للتبادل في الأموال والخدمات. وبالنظر إلي ما هو قائم حاليا على مستوى الدول فيما يتعلق بمعالجة الأزمة المالية الراهنة فان موقع الشركات الصناعية المتعددة الجنسيات اهتز

بقوة مما أدى بالحكومات الغربية الرأسمالية إلى ارتفاق التأميم للحد من خطورة الأزمة التي تعكس عجز برامج الرأسمالية عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

لماذا هذا التحول؟ ضمنيا هو نقد للتبادل غير العادل نحو مجتمع عالمي ونظرة مستوردة من الجغرافية الاقتصادية[28] التي ليس لها خريطة تظهر فيها مواقع الفوضى المالية على حساب الإنتاج الاقتصادي العالمي. وتطوير تداخلات الأسواق قد يؤدى إلى الاستنتاج أن الارتباطات المتنامية للأسواق المالية العالمية تفرض التعديل في الأنماط الداخلية للضبط السياسي للدول الرأسمالية المسؤول المباشر إلى ما آل إليه الوضع المتأزم في العالم.

إن النظام الدولي الاقتصادي الراهن غير مؤهل أن يحدث نوع من التماسك الدولي ولا يشكل الإطار المجدي للتغيير لانه لم يكن نتيجة العمل التاريخي للشعوب، بقد ما هو ما مرحلة دائمة للاستعمار الراسمالى الجديد.

ويعكس لجوء الدول الغربية، مثل أبريطانيا إلى أسلوب التأميم، عمق أزمة النظام الراسمالى ألدى لم يعد يمثل النظام الأمثل للتنمية فهو أداة بؤس دول العالم الثالث. باعتبار الأسواق آخذت الدول الغربية رهائن لدى فقد سارعت إلى ضخ 2500 مليار دولار في البنوك من اجل انقاد العديد من البنوك " بدون حصيلة".فهل هده الإجراءات تمثل بداية إصلاح الرأسمالية في أول أزمة في عهد العولمة؟ أم أن التأميم هو فخ اخرمن اجل التعاطي مع أزمة الرأسمالية؟

ومجمل القول أن الدول الغربية قد استفادت من مدخرات الدول البترولية. ومن هذا المنظور، فان الأزمة احتمال كبير أنها من تدبير الرأسمالية الغربية. قد يبدو هدا الطرح غريبا، لكن مقارنة بازمة1973 فان الفرضية لها من قواعد المنطق السياسي ما يجعل منها منطقيا و معقولا.

الخاتمة

بصمات الدول الغربية، الأوروبية، واضحة في ميثاق الأمم المتحدة أساس القانون الدولي وطبيعة المنظمات الدولية التابعة لها. ما زالت واضحة ومؤثرة في أداء هده الأخيرة دورها بكل استقلالية عن المؤسسين لها، وبما يتناسب ومصلحة جميع الدول.

والعالم اليوم، متحرك نتيجة تغير أدوات الصراعات، بعد انتهاء الحرب الباردة وسرعة التطور الذي تجاوز لأمم المتحدة، يمكن الدول النامية التخلي على العلاقات

الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية و تصور نظام عالمي جديد شامل من اجل تحديد مشروعها الاقتصادي السياسي والاجتماعي دون التفكير في الهدف الشامل للنظام الدولي الجديد الذي لا يؤدي إصلاح التناقضات التي هي حتمية بين المشروعات الدولية، كما يحصل الآن مع مشروع النظام الدولي الجديد"العولمة" الذي تتجاذبه عدة مشروعات عالمية،منهجية مسعى الصين لتحقيق مشروعها الاقتصادي-الاجتماعي المختلف للنموذج الغربي الأمريكي ولا يستجيب للآفاق الإجمالية لبناء نظام اقتصادي دولي شامل.

والأوضاع الدولية في الوقت الحاضر تتضمن قضايا. والخريطة القديمة للمؤسسين للأمم المتحدة لم تعد صالحة لعالم اليوم. الشرعية الدولية ليست في حالة ثبات .والعلاقات الدولية لم تعد مسألة سيادة وحدود، بل إنما الأمر يحتاج إلى الشفافية والديمقراطية في العلاقات في جميع أجهزة ومنظمات الأمم المتحدة للوصول إلى سلم دولي دائم و التخلص من الاحتكار الدولي للقرارات بالتفكير في توسيع عادل لأعضاء مجلس الأمن الدائمين، والتعامل مع الأزمات الدولية بشيء من التشاور والوفاق الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة وتقويم دور صندوق النقد في العلاقات الدولية الاقتصادية. أليس هي وقفة في العلاقات الدولية تؤسس لمرحلة جديدة لشرعية مستقبل الأمم جديدة وتجنب صدمة المستقبل؟

الهوامش

1- د /.اشرف عرفات أبو حجازة، *الوسيط في قانون التنظيم الدولي*،دار النهضة العربية سنة2000 ص75.

2- د/.مصطفى احمد أبو الخير، *تحالفات العولمة العسكرية والقانون الدولي*،ايتراك للطباعة والنشر سنة 2004 ، ص 275.

3- K.Salim, « Un monde qui change », Editoral, *Quotidien d'Oran*, 23/03/2009

4-د/.اشرف عرفات أبو حجارة، المرجع السابق ص 220.

5- محمد بجاوي، *من اجل نظام اقتصادي دولي* جديد،دار النشر سنة1980 ص318.

6-البيان الختامي لدول عدم الانحياز شرم الشيخ يوم 15 جويليه2009 *جريدة الخبر*، يوم 20 جويليه2009.

7-محمد بجاوي المرجع السابق ص283.

8- ديسونسيير-فيراندبير، بحث تاريخا ونقدي عن الاحتلال كأسلوب بحيازة الاراضى في القانون الدولي، سنة 1937، نقلا/ محمد بجاوي، الرجع المذكور.ص 225 .

9 – محمد بجاوي الرجع السابق ص 283 .

10- صالحي صالح،إصلاح *صندوق النقد الدولي وتثمين دوره*،*مجلة دراسات اقتصادية*،دار الخلدونية،العدد الأول 199 ص.5.

11- إدريس الجزائري، «نقدم الشعوب والتضامن الدولي» ، مجلة المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية، جنيف سنة1972 ص 210

12- A. Bouzidi, « G20; L'économie Mondiale S'ajuste, *Le Soir d'Algérie*, 20/05/2009.

13 – ضياء مجيد الموسوي: المرجع السابق ،ص75.

14- رسالة بعث بها السيد/اشيجى فيريه رئيس جمهورية المكسيك إلى اجتماع نادي روما المنعقد بالجزائر أيام 25.26.67.28 أكتوبر سنة1976.

15 – سمير أمين، *ثقافة العولمة وعولمة الثقافة*، دار الفكر المعاصر سوريا،1999، ص.20.

16 – ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة،ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص 57 ، 25 .

17 – سمير أمين، المرجع المذكور سابقا، ص 64.

18 – محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 365.

19- A. Mattelart, *La nouvelle idéologie globalitaire : mondialisation au-delà des mythes*, ed. Casbah,1997, p.83.

20 –ح. صواليلى ، جريدة *الخبر* ليوم18 /5 /2009.

21 – ضياء الموسوي: المرجع السابق، ص.86.

22 – محمد بجاوي: المرجع السابق، ص. 195.

23 – د/.فيصل القاسم:رهاناتنا السخيفة على استعمار أفضل،جريدة الشروق28 /4 /2009 .

24- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص178.

25- A . Bouzidi, « G20: Le bonheur est dans le capitalisation »، *le Soir d' Algérie,* Mai 2009.

26- د / ب. مصيطفي، «ماذا يعني أن تنتعش الأسواق من جديد»،جريدة *الشروق*،16 أكتوبر 2008.

27 – E. Barry, « L'Asie peut-elle se libérer du F.M.I ? *Quotidien d'Oran*, 25 juin 2009.

28- L. Halimi, *Le grand bond en arrière: comment le monde libéral s'est imposé au monde*، Paris، Fayard, 2004, p. 227.